E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/22/5
7 March 2003
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الثانية والعشرون
بيروت، ١٤-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي

١- بدأ إعداد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي في عام ١٩٩٨، ضمن أعمال اجتماع فريق الخبراء حول الإصلاح الاقتصادي وتنسيق سياسات النقل بما في ذلك تطوير الأساطيل التجارية في منطقة إسكوا في إطار الاتجاهات الحديثة نحو العولمة، الذي عُقد في بيروت من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. واستعرض الاجتماع الوضع الراهن، والخطط المستقبلية لشبكات السكك الحديدية في الدول الأعضاء، ومقترحات لمحاور الربط السككي بينها، على ضوء دراسات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العربي للسكك الحديدية. وخلص الاجتماع إلى بيان اتفقت الدول الأعضاء بموجبه على تبنّي شبكة النقل المتكاملة متضمنة الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات ذات الأهمية الدولية في المنطقة.

٢- وعُرض أول مشروع للاتفاق في اجتماع فريق الخبراء بشأن تنسيق القواعد والأنظمة والنصوص القانونية الخاصة بالنقل من أجل تحقيق التعاون الإقليمي، الذي عُقد في بيروت يومي ١٥ و١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، فشُكّلت لجنة فنية تعنى بمراجعة مشروع الاتفاق وتجتمع في موازاة اجتماع فريق الخبراء. وهذه اللجنة ضمّت خبراء ومسؤولين في مجال السكك الحديدية من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى خبراء من إسكوا. وأكد الخبراء المشاركون في هذا الاجتماع أهمية الربط السككي بين دول المنطقة، وأهمية التوصل إلى اتفاق إقليمي بهذا الشأن لمواءمة المواصفات الفنية لخطوط الربط من أجل تسهيل النقل الإقليمي والدولي على السكك الحديدية، واقترحوا بعض التعديلات على مواد الاتفاق وملاحقه، وأوصوا بعرض مشروع الاتفاق المعدل على لجنة النقل في دورتها الثالثة.

٣- واطلعت لجنة النقل على مشروع الاتفاق المعدّل في دورتها الثالثة، التي عُقدت في بيروت من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢، واتفقت على تشكيل لجنة فنية من الخبراء تعنى بمراجعة المصطلحات الفنية ومحاور

السكك الحديدية (الملحق الأول من الاتفاق) والخصائص الفنية لشبكة السكك الحديدية (الملحق الثاني من الاتفاق)، وإجراء التعديلات والإضافات المطلوبة. وضمّت اللجنة الفنية خبراء من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية، إضافة إلى خبراء من إسكوا. وتزامن اجتماع اللجنة الفنية مع اجتماع لجنة النقل، وعرضت مقترحاتها والتعديلات والإضافات التي أجرتها على لجنة النقل، فوافقت عليها، كما ناقشت مواد الاتفاق وأجرت تعديلات إضافية عليها. ووافقت لجنة النقل، في دورتها الثالثة، على اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي بعد إجراء كافة التعديلات عليه.

٤- وطلبت لجنة النقل من إسكوا اتخاذ الترتيبات اللازمة لترجمة الاتفاق إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية في أسرع وقت ممكن، وإرسال النسخ الثلاث إلى الدول الأعضاء تمهيداً لاعتماد الاتفاق وفتح باب التوقيع عليه ضمن الدورة الثانية والعشرين لإسكوا، المزمع عقدها من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حسب الأصول المتبعة بهذا الشأن.

٥- وترجمت إسكوا الاتفاق إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية، ثم أرسلته باللغات الثلاث إلى الوزراء المعنيين في الدول الأعضاء استعداداً لاعتماده والتوقيع عليه في الدورة الثانية والعشرين لإسكوا، وكذلك لإعداد وثائق التفويض للدول التي ترغب في التوقيع على الاتفاق. والجدير بالذكر أن اعتماد الاتفاق والتوقيع عليه لا يشترطان توفر خطوط سكك حديدية، حالياً، في الدولة المعنية، وإنما يكفي دعم الدولة للفكرة وتأييدها.

٦- في موازاة ذلك، أرسل الاتفاق إلى مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة في نيويورك الذي أبدى موافقته عليه، وطلب إجراء بعض التعديلات القانونية لزيادة التوضيح.

٧- ووافقت لجنة النقل في دورتها الرابعة، التي عُقدت في بيروت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على التعديلات المقترحة من مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة في نيويورك. وأصدرت إسكوا نص الاتفاق النهائي الذي وافقت عليه لجنة النقل في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بالصيغة التي عُرضت عليها في الوثيقة E/ESCWA/TRANS/2002/1/Rev.1.

٨- وارسلت إسكوا، بناء على طلب لجنة النقل، النص النهائي للاتفاق إلى الدول الأعضاء لإعداد وثائق التفويض بالتوقيع عليه حسب نموذج وثيقة التفويض الوارد في المرفق، وإرسال هذه الوثائق إلى إسكوا في أقرب وقت ممكن، وقبل عقد دورتها الثانية والعشرين، حتى يتسنى لها الحصول على موافقة مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة في نيويورك.

٩- ويعرض الاتفاق على إسكوا في دورتها الثانية والعشرين بالصيغة الواردة في E/ESCWA/TRANS/2002/1/Rev.2 لاعتماده. وسيفتح باب التوقيع على الاتفاق طوال فترة انعقاد الدورة وذلك للدول الراغبة في التوقيع عليه.

المرفق الأول

اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي

التوقيع

ان الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته الجهة التي تودع لها نصوص المعاهدات والاتفاقات، يُبَلِّغ ما يلي:

يُنتظر أن يُعتمد الاتفاق المذكور آنفاً خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، المقرر عقدها في بيروت خلال فترة ١٤-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

ويُنتظر أيضاً أن يُفتح الاتفاق لتوقيع أعضاء إسكوا في بيت الأمم المتحدة ببيروت خلال فترة ١٤-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وبعدها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، خلال الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وتُعد عن الاتفاق نسخ صحيحة ومصادق عليها، تتساوى صيغها الإنكليزية والعربية والفرنسية في الموثوقية، وتحال إلى جميع البلدان في أقرب وقت ممكن.

ويغتنم الأمين العام هذه المناسبة للتذكير واستناداً إلى الممارسة الدولية المستقرة، بأن رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية يملكون وحدهم، بحكم وظائفهم، صلاحية التوقيع على المعاهدات باسم دولهم دون أن يتوجب عليهم إبراز تفويضات في هذا الشأن. أما سائر الممثلين الذين يرغبون في التوقيع على المعاهدات فيجب أن يكونوا حاملين تفويضات ملائمة تجيز، صراحة، لممثلين محددين أن يوقعوا على معاهدات محددة، ويجب أيضاً أن تكون التفويضات صادرة عن إحدى هذه السلطات وحاملة توقيعها. وثمة اختلاف بين التفويضات ووثائق الاعتماد. فوثيقة الاعتماد لا تكفي، وحدها، للتوقيع على المعاهدات.

وسيكون الأمين العام ممتناً لو أن البلدان التي ترغب في التوقيع على الاتفاق تَعْمَد، في موعد أقصاه ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، إلى تزويد قسم النقل في شعبة العولمة والتكامل الإقليمي، في بيت الأمم المتحدة ببيروت، بنسخ موقعة حسب الأصول من التفويضات، وذلك من أجل تدقيقها. أما الصكوك الأصلية لهذه التفويضات فيجب تقديمها إلى القسم المذكور عند توقيعها.

وتسهيلاً لذلك، يرد في المرفق الثاني نموذج تفويضي.

المرفق الثاني

نموذج وثيقة تفويض(*)
(يوقعها رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية)

وثيقة تفويض

أنا [اسم ووظيفة وزير الخارجية أو رئيس الحكومة أو رئيس الدولة]،

أفوض بموجب هذا [اسم ووظيفة الشخص الذي تم تفويضه] بالتوقيع(**) [النهائي، الذي لا يحتاج إلى تصديق أو الذي يحتاج إلى تصديق] باسم حكومة [اسم البلد]، على اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي يتوقع عقدها في بيروت من ١٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

حرر في [المكان] بتاريخ [التاريخ].

[توقيع وزير الخارجية أو رئيس الحكومة أو رئيس الدولة](***)

(*) يمكن الاسترشاد بدليل المعاهدات الموجود على الموقع التالي: http://untreaty.un.org/English/TreatyHandbookAra.pdf.

(**) وفقا لأحكام المعاهدة، يجب اختيار أحد البديلين: الذي يحتاج إلى تصديق، أو التوقيع النهائي الذي لا يحتاج إلى تصديق.

(***) يوقع هذه الوثيقة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية، ولا يوقعها وزير مساعد للشؤون الخارجية.